

متطلبات تحقيق حكومة إلكترونية مع عرض للحالة الجزائرية

Requirements for e-Government with expos of the Algerian situation

د. جاري فاتح
د. بن طالبي فريد
د. شلال زهير
جامعة بومرداس

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة متطلبات تحقيق حكومة إلكترونية والوقوف على نقاط القوة والضعف في التجربة الجزائرية هذا من جانب، ومن جانب آخر نحدد ما هي التحديات التي تنتظر الحكومة الجزائرية للوصول إلى حكومة رقمية تتواصل وتتفاعل مع كل المواطنين وأصحاب الأعمال ومؤسسات المجتمع.
الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية، تكنولوجيا المعلومات، الرقمنة، جودة الخدمات.

Résumé:

Le but de cette article est d'étudier les conditions nécessaires a la mise en œuvre du e-gouvernement a travers l'analyse des forces et faiblesses de l'expérience algérienne, d'identifier les défis à relever pour administrer un gouvernement numérique qui permettra d'interagir avec les citoyens, les patronats et les organismes communautaires.

Mots clés: e-gouvernement, technologies de l'information, la numérisation, la qualité des services.

Abstract

The aim of this paper is to study the conditions of implementing e-government through the analysis of the forces and weaknesses of the Algerian experience, in order to identify the challenges that Algerian government must face to administer a digital government that will communicate with citizens, employers and other community.

Key words: e-government, information technology, digitization, the quality of the services.

تمهيد:

تسارعت الأحداث في العالم كثيرا نظرا للمستوى التكنولوجي المتطور الذي ميز القرن الأخير، حيث أصبح يعرف بقرن التكنولوجيا والابتكارات التقنية، وربما يكون هذا أكبر دافع لمطالبة الكثير من شعوب الدول حكوماتهم بالتحول من الوضعية التقليدية المعروفة للحكومة إلى ما أصبح يعرف بالحكومة الإلكترونية، وهذا انطلاقا من أن التكنولوجيا بمقدورها تبديل صورتها السلبية والتي هي في الكثير من أنحاء العالم ينظر المواطنون إليها بأنها تبدد المال العام مما يضعف الثقة فيها، وبذلك قد يتسبب انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات TIC في تجدد الأمل في أن تصبح أكثر اهتماما بالمواطنين.

وعليه فإن اعتمادها يشكل عملية تغيير من شأنها أن تساعد على توسيع مجالات المواطنين ورجال الأعمال للمشاركة في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والتكنولوجيا والتطبيقات الحديثة، وأيضا توفر إمكانية إشراك المواطنين والمجتمع المدني في مناقشة السياسات من خلال الحوار المباشر ودعم اتخاذ القرارات وصياغة السياسات بشكل متفهم أكثر للمواطنين واحتياجاتهم.¹

وفي هذا الإطار يمكن تحديد إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ماهي متطلبات تحقيق حكومة إلكترونية في الجزائر؟

للإجابة على إشكالية الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لاستعراض الإطار النظري للحكومة الإلكترونية وكيف يمكن أن تساهم في تحسين الخدمة للمتعاملين، إضافة إلى استعمال المنهج التحليلي لدراسة وتحليل واقع وأفاق تطبيقها في الجزائر، حيث تم تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

1. ماهية الحكومة الإلكترونية

2. واقع وأفاق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

1. ماهية الحكومة الإلكترونية:

يتم ذلك من خلال ما يلي:

1.1 مفهوم الحكومة الإلكترونية²

عرفت الحكومة³ الإلكترونية بأنها " مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين، والمؤسسات

¹ حسين مريم خالص، الحكومة الإلكترونية، بغداد(وزارة المالية- الدائرة الاقتصادية قسم السياسة الضريبية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص: 441.

² توجد تعاريف وألفاظ كثيرة شائعة الاستخدام لها؛ مثل الأعمال الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والحكومة الرقمية... الخ، ومصطلح الحكومة الإلكترونية E.Gouvernement يمثل شكلا من أشكال الأعمال الإلكترونية E.Business الذي يشير إلى العمليات والهيكل التي تتفق مع إمداد الخدمات الإلكترونية للمواطنين ومؤسسات الأعمال على حد سواء. أنظر: سوسن زهير المهدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، الأردن، دار أسامة، 2011، ص: 25.

³ عند التطرق لمفهومها فهي تتكون من مصطلحين، الأول الحكومة فيقصد بها الهيئة الحاكمة؛ أي تعني ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة ومن ثم يكون المقصود منها نظام الحكم في الدولة؛ أي طريقة استخدام السلطة وممارسة الحكم، ومصطلح الإلكترونية يعني الاعتماد على تقنيات تحوي على ما هو رقمي أو مغناطيسي أو لاسلكي أو بصري أو غيرها من الوسائل المشابهة. أنظر:

- الصيرفي محمد، المرجع المتكامل في الإدارة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، الجزائر، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009، ص: 308.

- داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2007، ص: 98

التجارية مع الحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات، وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني"⁴ وفي العام 2002 عرفت الأمم المتحدة بأنها: "استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين"، أيضا عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في العام 2003 بأنها "هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخصوصا الإنترنت للوصول إلى حكومات أفضل"⁵.

وتعرفها اليونسكو على أنها استخدام القطاع العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك بهدف إيصال المعلومات والخدمات وتحسين وتشجيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وجعل الحكومة أكثر عرضة للمساءلة وشفافة وفعالة.

أما البنك الدولي (2007) فيعرفها بأنها عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات المعلومات العريضة وشبكة الإنترنت، أساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول) والتي لها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية، وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عددا كبيرا من الأهداف؛ مثل⁶ تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتحسين التعامل والتفاعل مع رجال الأعمال ومجتمع الصناعة، أيضا تمكين المواطنين من الوصول للمعلومات بما يوفر مزيدا من الشفافية، كما تسمح بإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، وهي تعمل على زيادة قناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية والشعور بالانتماء، وربما المبتغى في الكثير من الحالات هو تعظيم العائد ككل وتخفيض النفقات...

الجدول رقم(01): الفرق بين الحكومة الالكترونية والحكومة التقليدية

وحدة المقارنة	حكومة تقليدية	حكومة الكترونية
الهدف	حكومة سيادية تأكيد هيمنة الدولة على كافة الأنشطة الخدمية والاقتصادية	حكومة الكترونية مشاركة المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والخدمية
الفلسفة	المنهج البيروقراطي	نهج رجال الأعمال
محمور الاهتمام	التركيز على الإجراءات	التركيز على الأهداف والنتائج
التكامل	الفصل التام بين المنظمات الحكومية في أداء أعمال التخصص على أساس وظيفي أو جغرافي	كسر الحواجز التنظيمية لتحقيق التكامل والترابط بين المنظمات الحكومية باستخدام الشبكات الالكترونية
نمط الأعمال	أعمال روتينية متكررة تحكمها البيروقراطية	أعمال ابتكارية متجددة
تكنولوجيا المعلومات	دورها منفصل عن الإدارة ويقتصر على توفير المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرار	تضمن تكنولوجيا المعلومات في كافة وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم ورقابة
التنظيم	هرمي متعدد المستويات	التنظيمات الشبكية الواسعة

⁴ Bouriche Riadh, Le rôle des Tic dans La bonne gouvernance, Participation au séminaire national, Information et société de la connaissance, Faculté des sciences sociales et humaines, Université Mentouri Constantine-Alger, Organisé le 18/19 Avril 2009, P:03.

⁵ معهد البحوث والاستشارات، السعودية، جامعة الملك عبد العزيز (جدة)، نحو الحكومة الالكترونية، في سلسلة الدراسات: نحو مجتمع المعرفة، الإصدار التاسع لسلسلة الدراسات، 1437هـ، ص: 11.

⁶ شلبي إسماعيل السويطي، المزايا المأمولة من تطبيق الحكومة الإلكترونية ومتطلباتها ومعوقاتها، دراسة استطلاعية من وجهة نظر موظفي وزارة الداخلية الفلسطينية، فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، دس، ص: 07.

اتخاذ القرارات	القرارات مركزية من خلال مراكز السلطة بناء على قواعد جامدة	القرارات تشاركية بين العاملين والإدارة
المواطن	سلبي يتلقى الخدمة ولا يشارك بالرأي	عضو مشارك في الحصول على الخدمة الإلكترونية، يمتلك تقييم الأداء الحكومي
مسرعة التعاملات	الاستجابة البطيئة في أداء المعاملات الداخلية والخارجية	الاستجابة الفورية للمعاملات الداخلية والخارجية وفقا لآليات السوق
الخدمات	تقدم بالطرق التقليدية ومرتبطة بمواعيد العمل المحددة	خدمات مبتكرة من خلال شبكة الإنترنت ومتاحة في أي وقت
الموارد	تعتمد على الأصول المادية الملموسة والوثائق والمستندات الورقية	تعتمد على رأس المال الفكري للعاملين والوثائق الرقمية
نطاق العمل	محلي داخل حدود الدولة وسيادتها	عالمي خارج الحدود الجغرافية للدولة
التعامل مع الموردين	إجراءات بطيئة معقدة وغياب الثقة في التعامل الحكومي	التعامل السريع في الوقت المحدد والثقة المتبادلة في المعاملات

المصدر: نقلا عن بن حامد أمينة، الحكومة الإلكترونية- تجربة الجزائر للتحويل نحو حكومة إلكترونية، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، شعبة العلوم السياسية، تخصص، تنظيمات سياسية إدارية، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، 2013، ص10.

2.1 أهداف وأشكال الحكومة الإلكترونية

نظهر ذلك كمايلي:

1.2.1 أهدافها:

الهدف الاستراتيجي لها يتمثل في دعم وتبسيط الخدمات الحكومية لكل الأطراف المعنية: الحكومة، المواطنين، ومؤسسات الأعمال، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يساعد في ربط كل الأطراف الثلاثة معا وتدعيم الأنشطة والعمليات؛ وفيما يتعلق بأهدافها يمكن حصر بعضها فيما يلي:⁷

- ✓ انعكاسها على أعمال المؤسسات الحكومية الداخلية غير الظاهرة للمتعاملين، وتتمثل في تحقيق السرعة والشفافية وإمكانية المحاسبة، والكفاءة وفعالية عمليات وإجراءات أداء أنشطة الإدارة الحكومية، ويساهم هذا التوجه في توفير تكلفة العمال وتقديم الخدمات بطريقة جوهرية.
- ✓ تعمل على التوجه نحو تحقيق حاجات المجتمع وتوقعاته بطريقة مرضية عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات العديدة المتاحة على وسائل الاتصال؛ أي يجب أن يوفر الاستثمار في إقامتها عائدات ملموسة سواء كانت في شكل خفض حقيقي في التكلفة أو رفع الكفاءة والإنتاجية أو تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع بمواطنيه وأعماله.
- ✓ سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات العمال المحتاجة إليها بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوقات التقدم لها.
- ✓ تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي.
- ✓ تحقيق التعلم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع للمجتمع لكي يمكنه من التنافس والتواجد في عالم سريع التغير.
- ✓ لا يقتصر عملها على إحداث تغييرات شكلية في أساليب تقديم المعاملات والخدمات الحكومية والمنافع العامة للمواطنين؛ بل في إعادة آلية وإعادة هندسة وهيكلية الأنشطة والعمليات والإجراءات الحكومية ذاتها تدعما للتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الحكومات المختلفة.

⁷ الرفاعي سحر القدوري، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، الجزائر، جامعة الشلف، كلية الاقتصاد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، دس، ص:310،309.

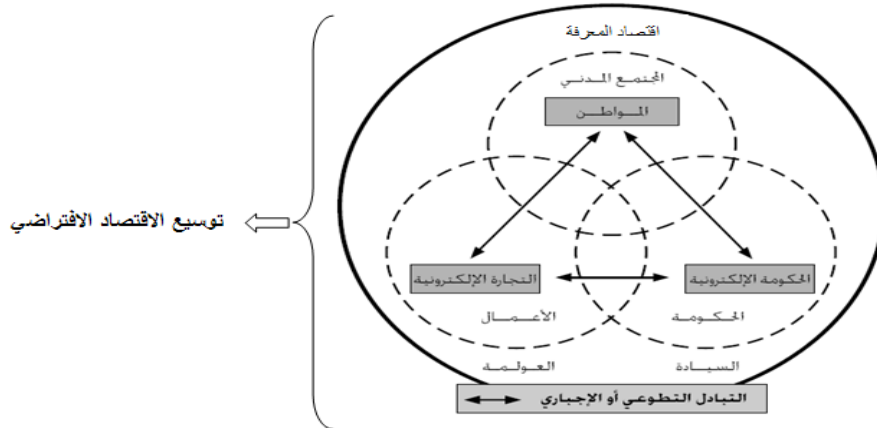
وقد حددت جامعة الدول العربية في سنة 2003⁸ ستة أهداف رئيسة تتصف بها استراتيجيات الحكومة الالكترونية تتضمن⁹ تحقيق كفاءة وعائد أكبر على الاستثمار إلى جانب ضمان النفاذ المريح لخدمات الحكومة ومعلوماتها، بالإضافة إلى ضرورة توصيل الخدمات التي تستجيب لاحتياجات العميل، مع تحقيق التكامل بين الخدمات ذات الصلة، وبناء ثقة المستخدم، مع العمل على زيادة إشراك المواطنين في الخدمات.

2.2.1 أشكالها:

يمكن تصنيفها وفقا لأشكال التالية:¹⁰

- ✓ المعاملات والخدمات التي تتم من الحكومة إلى الحكومة (G2G): أي شكل التعامل الالكتروني داخل أجهزة الدولة، حيث تقوم الحكومة الالكترونية بتوظيف البنية الشبكية للحكومة الالكترونية لتنفيذ معاملات تتطلب عبور مستويات إدارية مختلفة في وزارات مختلفة مما ينعكس على جودة العمل الوظيفي وتحسين الإنتاجية الإدارية.
- ✓ المعاملات التي تتم بين الحكومة ووحدة العمال (G2B): أي التعامل الالكتروني بين الحكومة ومنظمات الأعمال وبين منظمات الأعمال والحكومة؛ إذ يمكنها أن تصدر قراراتها وتقدمها إلى المنظمات عن طريق نشرها على مواقع وتستطيع المنظمات الرد عليها من خلال الشبكة أيضا، كما يمكن أن تقوم منظمات الأعمال ببيع المنتجات أو تقديم الخدمات إلى المنظمات الحكومية وهو ما يساهم في تدفق العمل وإلغاء التأخيرات الحاصلة في معالجة البيانات.
- ✓ المعاملات والخدمات التي تتم بين الحكومة والأفراد (G2C): أي التعامل الالكتروني مع الأفراد وتضم هذه العلاقة أنشطة متنوعة ومهمة ذات الصلة بالدور الحيوي للحكومة في حياة المواطنين؛ كالتسجيل المدني والخدمات الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وغيرها.

الشكل رقم (01): نموذج العلاقة الثلاثية بين الحكومة والأعمال والمواطنين



المصدر: معهد البحوث والاستشارات، السعودية، جامعة الملك عبد العزيز (جدة)، مرجع سابق، ص: 05.

⁸ إعلان القاهرة بتاريخ 18 يونيو 2003.

⁹ خالص مريم حسين، الحكومة الالكترونية، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص: 445.

¹⁰ بلعربي عبد القادر، لعرج مجاهد نسيم، مغير فاطمة الزهراء، تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر، ورقة الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ب ب، ب هيئة النشر، ص ص3، 4.

3.1 عوامل النجاح ومعوقاتها

هناك مجموعة من المتطلبات لتحقيق الحكومة الالكترونية نجاحات؛ لكن ذلك لا يتم بسهولة؛ إذ أنه توجد عدة صعوبات أو بالأحرى معوقات.

1.3.1 عوامل النجاح

يمكن ذكر أهمها فيما يلي:¹¹

- إيجاد بيئة مناسبة لنقل التجارب والخبرات في مجال تطبيقها بين منتسبي القطاعات الحكومية المختلفة والشركات والمؤسسات العاملة في مجالات تقنية المعلومات والشبكات،
- تقديم باقة من المعارف والخبرات في مجالات متعددة مرتبطة بقضايا فنية وإدارية بتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا وذلك لتعميق المفاهيم والخبرات التي يحتاجها مدراء ومنتسبي نظم المعلومات في حياتهم العملية،
- إيجاد قناة مثالية بين القطاعات الحكومية المختلفة والمستثمرين في أنظمة الاتصالات ونظم المعلومات وذلك لنقل مشاكلهم ومتطلباتهم وتفعيل دور وزارة وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والغرف التجارية الصناعية لرعاية هذا القطاع الهام،
- المساهمة في تطوير نظم الاتصالات وتقنية المعلومات الخاصة بها من خلال طرح قضايا للنقاش واستقطاب الخبرات المحلية والأجنبية للمشاركة في نقاش وتقديم الحلول المناسبة،
- إطلاع المشاركين على أحداث النظم المعلوماتية والإدارية الحديثة وإثارة النقاش بينهم في سبيل تلك النظم والاستفادة منها،
- مناقشة التشريعات والأنظمة والقوانين اللازمة لضمان أمن وسلامة تبادل الوثائق والمعلومات ووضع الأسس والمواصفات والمعايير التي تحكم التوثيق الإجرائي للتعاملات الالكترونية،
- مناقشة توافق نظم المعلومات وتوحيد البروتوكولات ووضع المعايير اللازمة لضمان بيئة إلكترونية متوافقة بين مختلف القطاعات،
- مناقشة أهمية إعادة هندسة العمليات الإجرائية اللازمة لتقديم الخدمات الالكترونية والاحتياجات لتدريب وتطوير القوى البشرية،
- إعادة هندسة البيئة التحتية للإدارات والهياكل والعمليات والإجراءات بما يتناسب مع التكنولوجيا الحديثة، حيث لا يقتصر التعديل على الإجراءات وتسلسل انجاز المعاملات وإدخال الأجهزة المتطورة والمعدات الحديثة والبرمجيات اللازمة لتشغيلها؛ بل يشمل أيضا على تغييرات في الهياكل للبنى التنظيمية وتعديلات على الوصف الوظيفي للوظائف، وإعادة النظر في توزيع المهام على الموظفين، وتغيير طبيعة العمل نفسها لتكون أكثر فعالية وإنتاجية وأقل جهدا؛ أي أفضل جودة،
- بناء الثقة لدى المواطن تجاه مشروع الإدارة الالكترونية وذلك من خلال نشر توعية عامة من الإدارة الالكترونية، وتلمس المواطنين لفوائدها من خلال الحصول على فوائد ملموسة متمثلة بإتمام المعاملات الخاصة به بدقة وسرعة، وكذلك عن طريق مساهمة الصحافة المحلية في نشر الجوانب الإيجابية والنجاحات في استخدامها على أن يكون ذلك ضمن خطة تسويقية شاملة تحد التوقعات المطلوبة،

¹¹ حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، رسالة ماجستير غ منشورة، 2007، ص33-35.

- وجود رؤية واضحة لمستخدمي الحكومة الالكترونية وتحديد الأهداف والنتائج المرجوة منها من خلال تبني الفكرة ودعمها من جهات سياسية مهمة في الدولة، وكذلك رصد ميزانية مستقلة ومستمرة لتمويل المشروع،
- على الدوائر المحلية أن تؤدي دورا رئيسا لنجاح الحكومة الالكترونية بصفتها الأقرب للمواطنين.

2.3.1 معوقاتها

- يواجه نظام الحكومة الالكترونية بعض المعوقات التي تقف عائقا أمام تحقيقه أو القضاء عليه وفي أحسن الأحوال التقليل من مزاياه، يتمثل أهمها فيما يلي:¹²
- ✓ **المعوقات الإدارية:** وتشمل تعقيد الإجراءات الإدارية وانعدام مرونة الهياكل التنظيمية، إلى جانب انعدام التخطيط لبرامجها، بالإضافة لوجود مخاوف على مستوى القيادات الإدارية العليا، ويزيدها صعوبة غياب التنسيق بين الإدارات الحكومية المختلفة.
 - ✓ **المعوقات البشرية:** وأهمها انخفاض الخبرات التكنولوجية والكفاءة العالية في تقديم الخدمات، بالإضافة إلى عدم كفاية التدريبات اللازمة للعاملين على الأجهزة الالكترونية، ويزيدها صعوبة عدم تطور طرق تقييم الخدمات التي تقوم بها الكوادر البشرية، كما ينتشر انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها؛ بل وتبني مواقف سلبية منها.
 - ✓ **المعوقات المالية:** وتتمثل في قلة الموارد المالية اللازمة لتوفير البنية التحتية فيما يتعلق بشراء الأجهزة والبرامج التطبيقية ومجالات تطوير الحسابات الآلية، وإنشاء المواقع وربط الشبكات، بالإضافة لعدم وجود مخصصات مالية كافية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات، ليزيدها ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحسابات الآلية ونقص عدد المختصين في إجراء هذه الخدمات صعوبة أكثر.
 - ✓ **المعوقات الفنية والقانونية:** وتتمثل في عدم متابعة التقدم التقني في مجال الحاسب الآلي مع عدم وجود مواصفات ومعايير ثابتة للأجهزة المستخدمة في إنجاز الخدمات. بالإضافة إلى ذلك عدم اعتماد الوثائق الالكترونية كبديل عن الوثائق التقليدية في إجراء المعاملات سواء ما تعلق منه بالعقود أو توثيق الحقوق والالتزامات،
- ويزيد تفاقم حجم المخالفات والجرائم الواقعة على المعلومات من خطورة الوضع منها ما يتعلق بسرقة البريد الالكتروني أو سرقة بطاقات الائتمان وكذلك سرقة التوقيع الالكتروني.
- أيضا فإن استبعاد النشر الالكتروني من وسائل وطرق الإعلان عن المناقصات الحكومية يعد من عيوب التنظيم القانوني للخدمات الحكومية، ولذا فإنه ينبغي تنظيم المناقصات والمزايدات إلكترونيا وذلك بالنص عليه صراحة في القانون.
- ويضاف إلى ذلك معيقا أساسيا وهو المعيق الأمني للمعلومات بسبب وجود مجموعة كبيرة من الأساليب لاخترق المنظومة المعلوماتية وما يترتب عليه من فقدان خصوصية المستفيدين وسريتهم.¹³
- وحتى نعطي صورة لواقع حكومة تقليدية تعمل على التحول إلى حكومة إلكترونية سنحاول تسليط الضوء في هذا الجزء على التجربة الجزائرية.

¹² حاج سعيد عبد الله، تقييم نظام الحكومة الالكترونية في الجزائر، الجزائر، المركز الجامعي البيضا، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية في مجلة الإنسان والمجال، العدد 2 أكتوبر 2015، ص: 13.

¹³ شلبي إسماعيل الوسيط، مرجع سابق، ص: 12.

2. واقع وآفاق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

في الحقيقة أن الحديث على وجود حكومة إلكترونية في الجزائر شيء سابق لأوانه وإنما يمكن الحديث عن بعض الخطوات - وإن كانت بعضها محتشمة- في هذا الباب، حيث نجد أن الربط بشبكة الانترنت كان في عام 1994 عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والذي سعى لخلق شبكات وطنية وربطها مع الشبكات الدولية¹⁴، ومن حينها يمكن القول أنها بداية في الطريق الصحيح وإن كانت الأمور سارت بصورة ثقيلة ومن دون إستراتيجية واضحة المعالم، خصوصا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني خصوصا جعل الحكومة تركزها عليه أكثر من أي شيء آخر. أيضا لغياب النصوص القانونية والتشريعية المساعدة على ذلك، إلى جانب عدم وجود كفاءات بشرية مؤهلة بكفاية حيث تطلب الأمر انتظار سنة 1998 لصدور أول مرسوم في هذا الباب.¹⁵

1.2 مشاريع ومخططات لإرساء حكومة إلكترونية

تعود البدايات الأولى لهذا المشروع، حين أطلقت الحكومة برنامج الجزائر الإلكترونية 2008-2013 من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث من خلاله تم التشاور مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ إذ شارك أكثر من 300 شخص في طرح الأفكار ومناقشتها خلال ستة عشر شهرا، وقد تم تحديد مجموعة من الأهداف الرئيسية لهذا المشروع وهي:¹⁶

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطن وأن تكون متاحة للجميع وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي يسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق ومعلومات.
- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية ومكافحة البيروقراطية.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة المجتمع والمساهمة كذلك في تجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة على أرض الواقع، وكذا تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.
- حماية المجتمع والبلاد من أفة الجريمة المنظمة والعبارة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتنفيذ ووثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.
- القضاء على معاناة المواطن من جوانب الحياة اليومية.

ولعل أهم خطوة في تفعيل هذا الباب هو ما تم تسطيره من مشروع يهدف إلى عصرنه ووثائق الهوية والسفر والحالة المدنية، حيث برمج ليصبح جواز السفر البيومتري

¹⁴ عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، مذكرة ماجستير غير منشورة 2010، ص: 118.

¹⁵ هناك عدة نصوص تشريعية منها: المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998، المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أوت 2000، المادة 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر 66-156 المؤرخ في 8 جوان 1966، المادة 323 والمادة 323 مكرر 1 والمادة 323 مكرر والمادة 327، المادتين 03 و04 من المرسوم التنفيذي 07-162 المؤرخ في 30 ماي 2007، القانون 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009،... القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015، المراسيم التنفيذية رقم 16-235، 16-236، 16-237 المؤرخة في 4 سبتمبر 2016، المرسوم 16-234 الموافق لـ 25 أفريل 2016.

¹⁶ Rtp:// [www.interieur.gou.dz/Dynamics/](http://www.interieur.gou.dz/Dynamics/Frmltem.aspx?html=78us=4) Frmltem.aspx ?html=78us=4. Consulté LeM 03/01/2017 a 21 :06

الإلكتروني عمليا خلال السداسي الأول من 2010 فيما ستصبح بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية عمليا خلال الفترة 2010/2011، علما أنه في أوت 2009 تم الشروع في تجريب جواز السفر الإلكتروني في عينة من البلديات وإطلاق نموذج لشهادة "ميلاد" خاصة، و عملية تصوير سجلات الحالة المدنية بواسطة السكان على مستوى البلديات النموذجية، في حين مبرمجا رقمنة السجل الوطني للحالة المدنية في 2013¹⁷.

من بين أهم المخططات والمشاريع في هذا الباب نجد¹⁸:

✓ اتفاقية أوراكل مع سوناطراك والبريد، حيث تمثل في اتفاقيتين مع مجموعة ORACLE الأمريكية والتي اتفقت أولا مع المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات بغية تحقيق ORACLE UNIVERSITE ويتعلق الأمر بالعمل على ضبط وتنظيم مختلف البرامج الحكومية في مجال التقنيات الحديثة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال في حوالي 12 مؤسسة للتعليم العالي. والاتفاقية الثانية فربطت الشركة بين مركز مؤسسة سوناطراك وأوراكل، حيث استفادت سوناطراك من التكوين والحصول على برمجيات التسيير وقواعد المعطيات وكذا شبكة المعلومات.

✓ برنامج أسترک والذي يهدف إلى تنمية المجتمع معلوماتيا، على أن يكون لكل أسرة حاسوب، حيث أشرفت وزارة البريد... على ذلك، والعملية مست عدت قطاعات:

- حاسوب التربية وهذا لتحضير التلاميذ ليكونوا مواكبين للتكنولوجيا الحديثة،
- عملية أسترک الخاصة بالإدارة: وضع في متناول المواطنين عددا من الخدمات الإلكترونية؛ كالحالة المدنية والضرائب والإسكان والطقس...
- عملية أسترک الخاص بقطاع الصحة: من أجل استخدام هذه التكنولوجيات في قطاع الصحة ومتابعة ملفات العلاج.
- بالإضافة إلى عملية أسترک الخاصة بالمهنة الحرة، المعاقين وكل الفئات الأخرى.
- حظيرة سيدي عبد الله: جعل المدينة قطبا تقنيا بامتياز، حيث يتم وضع مراكز للبحث والتكوين ومعهد عالي للاتصالات ومدرسة للنايغين ووكالة إنترنت ووكالة اتصالات، وكذا وكالة الحاضنات لمؤسسات التكنولوجيا المتقدمة والذي يتجسد في مشروع قطب تقني (Technopole) واقتصادي مستقبلي، والذي يلقي دعما وتمويلا من أطراف محلية، إضافة إلى الشراكة الدولية بين الجزائر ودول أخرى؛ مثل أمريكا، كندا فرنسا، وكوريا¹⁹ وغيرها من الإنجازات المرتبطة.

2.2 محاولة تقييم مدى انجاز الحكومة الإلكترونية في الجزائر وأفاقها

ربما يصعب تقييم هذا المشروع كلية؛ لكن سنحاول تقييم بعض ما تم الاتفاق لانجازه، ومن خلال هذا سنتمكن من معرفة مدى تحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية. فبيما يخص البلدية الإلكترونية، بالرغم أنه تم تقريبا رقمنة كل الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية إلا أن التأخر الكبير الذي عرفته العملية بالإضافة إلى وجود عدة أخطاء إلى جانب الانقطاع المتكرر للتزويد بالإنترنت في الكثير من البلديات والبلديات النائية على وجه الخصوص.

أيضا مشروع جواز السفر البيومتري فتأخرت الأمور كثيرا وإن كان حاليا (2017) الوضع يعتبر مقبولا، عكس بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والتي يسير مشروعها بخطى ثقيلة، بالإضافة إلى أن الكثير لم يحصلو بعد عليها، وربما زاد الأمر استغرابا أن العديد من المصالح رفضت هذه البطاقة على غرار الموثقين مثلا.

¹⁷ عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص: 167.

¹⁸ بن حامد أمينة، مرجع سابق، ص: 33-35.

¹⁹ www.Sitkarcouche 22Pdf.pag web, Consulté Le : 08/01/2017 à 22 :03.

أيضا عرف مشروع الرئيس حاسوب لكل أسرة فشلا ذريعا وهذا لعدة أسباب معقدة وشائكة صعبت من معرفة من وقف في وجه المشروع²⁰ ، ولعل إطلاق مشروع أسترک2 كان بريق أمل لتحقيق الأفضل غير أن هو الآخر عرف عدة مشاكل.

ويمكن تلخيص أهم المشاكل التي تقف في وجه تحقيق الجزائر الالكترونية 2013 في:

- ✓ عجز قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال عن تلبية طلبات العملاء في إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات التواصل عبر الانترنت،
- ✓ التأخر الكبير في استكمال البنية التحتية للاتصالات، خصوصا في المناطق النائية والأمر منه أنها هي المناطق الشاسعة في البلاد ومحدودية استخدام الانترنت ،
- ✓ التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها؛ بل العديد لا يستعملها وحتى البطاقة الالكترونية(بنكية، بريدية) تبقى معرفته بها محدودا لعدة أسباب أهمها عدم الثقة،
- ✓ محدودية الجانب التشريعي إلى جانب عدم إطلاع الكثير على الموجود منه،
- ✓ المعوقات الاجتماعية والثقافية بالإضافة للحواجز الجغرافية والسكانية،
- ✓ انتشار الفساد وذيوعه مما أثار المخاوف من التعاملات الالكترونية،

أيضا هناك معوقات أخرى²¹ كضعف التنسيق بين القطاعات، ونقص الكفاءات، بالإضافة إلى التركيز على المدن الرئيسية وصعوبة الدخول للشبكة، ويزيدها صعوبة عدم تجسيد القوانين والتنظيمات على أرض الواقع بالإضافة للمعوقات المادية ونشير إلى أنه بالرغم العديد من المشاريع التي قامت بها الجزائر من أجل الوصول إلى مراحل متقدمة من مستويات الحكومة الالكترونية إلا أنها لم تحقق غايتها وهذا للعديد من المعوقات التي ذكرناها سابقا، واستنادا لتقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة، في مؤشر الحكومة الالكترونية حسب استطلاع عام 2016، فإن الجزائر لا تزال تحقق مستويات منخفضة في مؤشرات تنمية الحكومة الإلكترونية .

الجدول رقم (02): مؤشرات جاهزية الحكومة الالكترونية في الجزائر حسب استطلاع الأمم المتحدة

القيمة				المؤشر
2016	2014	2012	2010	
0.2999	0.3106	0.3608	0.3181	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية=
0.1934	0.1989	0.1812	0.1248	مؤشر البنية التحتية للاتصالات=
18.09	15.23	12.5	10.34	نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الانترنت
07.75	8.32	08.24	09.06	عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت في كل 100 فرد
93.31	97.95	92.42	81.41	عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال في كل 100 فرد
4.01	2.89	0.58	01.07	عدد مشترك في خدمة النطاق العريض الثابت في كل 100 فرد
0.00	0.00	2.54	0.85	عدد مشترك في خدمة النطاق العريض اللاسلكي في كل 100 فرد
0.6412	0.6543	0.6463	0.7377	مؤشر رأس المال البشري=
80.20	72.65	72.65	75.40	نسبة التعليم بين الكبار
79.19	80.82	77.96	70.52	نسبة إجمالي المتعلمين بالتعليم
13.97	14.06	/	/	نسبة التعليم المتوقعة
7.60	07.60	/	/	متوسط سنوات التعليم للفرد
0.0652	0.0787	0.2549	0.0335	مؤشر الخدمة الإلكترونية=

²⁰ بن مرسلتي رافيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر 2001-2011، الجزائر، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ديسمبر 2011، ص: 163.

²¹ حاج سعيد عيد الله، مرجع سابق، ص: 23-27.

/	16	75	19	نسبة خدمات المعلومات الناشئة
/	18	48	9	نسبة خدمات المعلومات المعززة
/	2	8	1	نسبة الخدمات المعاملاتية
/	9	9	2	نسبة الخدمات المتصلة
0.1186	0.0784	0.0526	0.0143	مؤشر المشاركة الإلكترونية=
17.6	18.52	/	/	المعلومات الإلكترونية
10.5	0	/	/	الاستشارات الإلكترونية
0	0	/	/	القرارات الإلكترونية

المصدر: نقلا عن زينب نافع، جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سابق.

وبناء على هذه القيم المحققة فقد صنفت الجزائر الأسوأ عربيا وفي شمال إفريقيا، من بين 193 دولة شملها التقرير؛ بل كانت ليبيا أحسن منها، واستنادا إلى التصنيف الأممي، فإن الجزائر كانت في المرتبة 136 على مستوى العالم في سنة 2014، من ضمن 193 دولة، مقارنة مع 132 في عام 2012؛ أي بانخفاض قدره 4 نقاط في سنتين، لتصبح في المرتبة 150 في سنة 2016 لتتقد 14 نقطة في السنتين الأخيرتين وقد جاءت ليبيا- وهي بلد تعيش أزمات متعددة- في المرتبة 118، ومقارنة مع باقي دول الجوار، فإن تونس الأولى على المستوى القاري، واقتنصت المرتبة 72 عالميا، المغرب 85، ومصر 108. ويحمل تقرير الأمم المتحدة للحكومة لعام 2014 شعار " الحكومة الإلكترونية للمستقبل الذي نريد" ويعتمد هذا المفهوم على استخدام تكنولوجيا الاتصالات لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، وهو الأمر الغائب في الجزائر، حيث سجل التقرير تماثل الحكومات المتعاقبة في الجزائر في تحريك المشروع المعلق منذ سنوات رغم الأموال المرصودة له²².

طبعاً لتدارك هذا التأخر، فقد كشفت السلطات عن تصميم إستراتيجية شاملة لرقمنة الخدمات، حيث سيستفيد المواطن بفضل هذا النظام الذي سيتم تفعيله نهاية 2017 من مختلف الخدمات الإدارية والاقتصادية وحتى التجارية على النت بنقرة واحدة. وحسب تصريح السيد "أحمد بابار"²³ فإن عدد الخدمات المقدمة على النت في مختلف المجالات بلغ 1182 خدمة، معيياً أن هذه الأخيرة يتم تطويرها كل واحدة على حد²⁴.

الخاتمة:

مما سبق يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

- ✓ الحكومة الإلكترونية جاءت نتيجة لتحولات متعددة كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الحظ الأوفر فيها، وهي تؤدي مهام الحكومة التقليدية نفسها لكن من خلال نمط إلكتروني؛
- ✓ يستلزم تطبيقها توفر البنية التحتية؛ كتوفير شبكة الاتصالات، الحاسب الآلي و انتشار الانترنت والتشريعات المتخصصة في هذا المجال، أيضا العنصر البشري المؤهل؛
- ✓ الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية هو مشروع وطني يقوم على إستراتيجية واضحة تتضمن الأهداف التي تراعي خصوصيات المجتمع في حدود الاحتياجات والإمكانات المتوفرة وهو مشروع غير قابل للاستنساخ أو التقليد لمجرد مواكبة العصر؛
- ✓ إن مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر والذي مر عليه أربع سنوات لم يتحقق على أرض الواقع بسبب تماثل الحكومات المتعاقبة في توفير البنية التحتية وما يعاب عليها

²² www.al-fadjr.Com, Consulté Le : 08/01/2017

²³ المدير العام لمؤسسة المعلومات على مستوى وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

²⁴ www.fce.Com, Consulté Le : 08/01/2017

هو عدم تعميمه على كل الولايات الوطنية وإنما الاعتماد على الولايات النموذجية والتي تكون في الغالب الولايات الرئيسية والتي تقع في الشمال ؛
 ✓ رغم التطور الكبير الذي يعرفه العالم في مجال الاتصال والتكنولوجيات؛ إلا أن الجزائري ما زال يعاني من الأمية في هذا المجال، خاصة في الولايات الداخلية؛
 ✓ وجود العديد من القوانين والمنشورات إلا أنها لا تجسد في الواقع؛
 ✓ غياب قانون التجارة الإلكترونية في الجزائر؛
 ✓ المساعي الحثيثة والتطورات الحاصلة في مختلف الوزارات والمصالح الإدارية في الجزائر لدليل على وجود إرادة سياسية لتجسيد الحكومة الإلكترونية؛ لكن هذا يتطلب المزيد من الوقت والاستثمار في العنصر البشري.

التوصيات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية نوصي بما يلي:
- ✓ ضرورة العمل على فهم المكونات المختلفة لمنظومة الحكومة الإلكترونية، وكذا التعرف على كل متطلبات كل مكون منها بهدف تفعيل الإيجابيات والحد من السلبيات ؛
- ✓ عدم استيراد القوالب الجاهزة للحكومة الإلكترونية بشكل مباشر؛ بل يجب إجراء الدراسات المناسبة والتي تجعل منها متوافقة مع كل مجتمع على حده؛
- ✓ القضاء على مشكلة الأمية الحاسوبية، ونشر الثقافة المعلوماتية وتكثيف حملات التوعية بأهمية التكنولوجيا والاتصال وما توفره من فوائد للمتعاملين؛
- ✓ توحيد قواعد البيانات والبرامج والتطبيقات المشتركة والمتشابهة بين القطاعات الحكومية؛
- ✓ تعميم الانترنت ذات التدفق السريع لضمان جودة الاتصال وسرعته وتحسين نوعية الخدمة الإلكترونية مع تقديم نماذج جديدة من الخدمات الإلكترونية؛ مثل التعليم الإلكتروني، خدمات إلكترونية ذات طابع دولي؛
- ✓ الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره الأداة التي تساهم في تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية عن طريق التكوين والتدريب؛
- ✓ إلزام الإدارات والأجهزة الحكومية بأن تضع معلوماتها وتعليماتها وإجراءاتها على الانترنت، لتحقيق سهولة الوصول إليها ، وكذا وضع الإجراءات التي تحكم العملية؛
- ✓ العمل على تجسيد القوانين على أرض الواقع وعدم تركها حبيسة الأدرج ؛

قائمة المراجع:

1. إعلان القاهرة بتاريخ 18 يونيو 2003.
2. بلعربي عبد القادر، لعرج مجاهد نسيم، مغبر فاطمة الزهراء، تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، ورقة الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ب، ب هيئة النشر.
3. بن مرسل رافيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر 2001-2011، الجزائر، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ديسمبر 2011.
4. الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخة في 10 فيفري 2015.
5. حاج سعيد عبد الله، تقييم نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، المركز الجامعي البيضا، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية في مجلة الإنسان والمجال، العدد 2، 2015.
6. حسين مريم خالص، الحكومة الإلكترونية، بغداد، وزارة المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

7. حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، رسالة ماجستير غ منشورة، 2007.
8. خالص مريم حسين، الحكومة الإلكترونية، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، 2013.
9. داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2007.
10. الرفاعي سحر القدوري، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، الجزائر، جامعة الشلف، كلية الاقتصاد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2011.
11. سوسن زهير المهدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، الأردن، دار أسامة، 2011.
12. شلبي إسماعيل السويطي، المزايا المأمولة من تطبيق الحكومة الإلكترونية ومتطلباتها ومعوقاتها، دراسة استطلاعية من وجهة نظر موظفي وزارة الداخلية الفلسطينية، فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، دس.
13. الصيرفي محمد، المرجع المتكامل في الإدارة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009.
14. عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، مذكرة ماجستير غير منشورة 2010.
15. معهد البحوث والاستشارات، السعودية، جامعة الملك عبد العزيز (جدة)، نحو الحكومة الإلكترونية، في سلسلة الدراسات: نحو مجتمع المعرفة، الإصدار التاسع، 1437 هـ.
16. نافع زينب، جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، يومي 13-14 مارس 2014، الجزائر، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.
17. Bouriche Riadh, Le rôle des Tic dans La bonne gouvernance, Participation au séminaire national, Information et société de la connaissance, Faculté des sciences sociales et humaines, Université Mentouri Constantine-Alger, Organisé le 18/19 Avril 2009.
18. Rttp:// www.interieur.gou.dz/Dynamics/ Frmltem.aspx ?html=78us=4. Consulté Le 03/01/2017 .
19. www.al-fadjr.Com, Consulté Le : 08/01/2017.
20. www.fce.Com, Consulté Le : 08/01/2017.
21. www.Sitckarcouche 22Pdf.pag web, Consulté Le : 08/01/2017.